رفع الغطاء

أهمية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا

عن المنسيين

يولد العديد من الأفريقيين ويموتون دون أن يكون لهم أثر في أي سجلات أو إحصاءات رسمية قانونية.

ويعزى هذا الأمر إلى افتقار جلّ البلدان الأفريقية لنظم للتسجيل المدني والإحصائيات الحيوية تعمل بكفاءة وبإمكانها تقديم بيانات ملائمة عن الولادات والوفيات والوقائع الحيوية الأخرى التي تجري على أراضيها. وقد أطلق على هذا الأمر ''فضيحة المنسيين''.

السياق

لدى جميع البلدان الأفريقية تقريبا قوانين للتسجيل المدني لقيد الوقائع الحيوية بصورة منتظمة. ومع ذلك، فإن هناك عدد قليل جدا من البلدان التي لديها نظام شامل وكامل للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يستجيب للمعايير الدولية، أي نظام يمكن أن يساهم في بناء إدارة عامة حديثة ويعزِّز حقوق الإنسان ويدعم التنمية الوطنية.

وتكمن السمة المميزة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في قدرته على تسجيل الوقائع الحيوية على أساس شامل ومستمر ودائم وإلزامي على مستوى أدنى المستويات الإدارية. وهذا ما يجعله مصدرا لإحصاءات حيوية لا يمكن أن تضاهيها أي وسائل أخرى لجمع البيانات مثل تعدادات السكان والمسوح الديموغرافية للأسر المعيشية. وتوصي الأمم المتحدة بتسجيل عشر وقائع حيوية[1]، مع منح الأولوية للولادات والوفيات ووفيات الأجنة بالنسبة إلى البلدان التي لا تملك القدرة على تسجيل كل الوقائع العشرة أو نشرها.

وتعد نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أمرا أساسيا في عملية التنمية في أي بلد. فوثائق الهوية القانونية والسجلات المستمدة من تلك النُظم مفيدة للأفراد والحكومات على حد سواء. وهي أيضا أكثر المصادر موثوقية واستمرارية للإحصاءات الحيوية.

> ***"لا يمكن لأفريقيا أن تحقق حلمها إلا إذا كنا نعرف من نحن وأين نعيش ونعمل ونلعب وما الذي نحتاج إليه لتحسين ظروفنا المعيشية. فالولادة والزواج والطلاق والوفيات كلها وقائع حيوية يجب أن تسجل في كل بلد."***
>
> جاكوب زوما،
> رئيس جنوب أفريقيا

ينبغي تتصف نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بالصفات التالية:

أن تكون شاملة لتشمل كل المجالات وجميع سكان البلاد، وتغطي جميع الوقائع الحيوية التي تجري داخل البلاد والمواطنين المقيمين في الخارج.

ومستمرة ودائمة لتسجيل الوقائع الحيوية فور حدوثها على أساس مستمر. ويعني الجانب المستمر للتسجيل أيضا أن هذا الإجراء يتسم بالديمومة.

وإلزامية لضمان التغطية المستمرة والدائمة والشاملة للوقائع الحيوية، يدعمها في ذلك إطار لإدارتها وتشغيلها وصيانتها.

وسرية للمحافظة على ثقة الجمهور من خلال حماية المواطنين من إساءة استخدام السجلات القانونية. وعندما يكون هناك ضمان بأن المعلومات التي تم جمعها لن يتم الكشف عنها إلا في ظل شروط محددة لاستخدامات محددة، فإن ذلك الضمان سيساعد على تحسين دقة البيانات التي تم جمعها واكتمالها.

[1] الوقائع الحيوية العشر هي: ولادة الأحياء؛ والوفاة؛ ووفاة الجنين؛ والزواج؛ والطلاق؛ وفسخ (الزواج)؛ وانفصال (المتزوجين)؛ وتبني (طفل)؛ ومنح الشرعية (لشخص بإعطائه المركز والحقوق التي يتمتع بها شخص ولد في إطار الزواج)؛ والاعتراف (بنسب الطفل).

ما هي التدابير التي يجري اتخاذها لتحسين نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية؟

لقد بُذلت جهود في الماضي لتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان الأفريقية ولكنها كانت تقوم على مشاريع محددة وتميل إلى التركيز فقط على جمع الإحصاءات بدلا من التركيز على اتباع نهج منسق وشامل لتعزيز النظام. والنتيجة أن هذه النظم لا تزال غير مكتملة في القارة. وهذا يقف على طرفي نقيض مع النظم الكاملة تقريبا في البلدان المتقدمة التي تسمح للمواطنين بالحصول على مجموعة من الاستحقاقات والتسهيلات التي تأتي مع الحكومة الإلكترونية وتضمن التوفير المستمر والدائم للإحصاءات الحيوية.

ومع ذلك، فإنه يجري بعث النشاط في حركة تحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا. وهناك إقرار بأنه لا بد من تحديث المبادرات المتعلقة بالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من أجل خدمة المواطنين بكفاءة ولتحديث الإدارة العامة في أفريقيا وتوفير الإحصاءات التي تشتد الحاجة إليها. ويمكن للتقدم التكنولوجي الذي شهدته معظم أنحاء القارة أن يساعد أيضا في التوسع السريع لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وبذلك تتحقق مكاسب كبيرة للمواطنين.

"إننا نتفق جميعا على أن نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية جزء لا يتجزأ من الحوكمة العادية والروتينية لأي بلد وأن ضمان توفر الموارد اللازمة لتشغيله بسلاسة وكفاءة يقع في المقام الأول على عاتق الحكومة."

الدكتور كارلوس لوبيس،
وكيل الأمين العام للأمم المتحدة
والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا

وقد وضعت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بالتعاون مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، ومصرف التنمية الأفريقي ومنظمات رئيسية إقليمية ودولية أخرى ، إطارا إقليميا للسياسة والدعوة سيكون موجِّها للإصلاح الشامل وداعما للتقدم المستدام في تحسين نُظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان الأفريقية.

وتقوم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومفوضية الاتحاد الأفريقي ومصرف التنمية الأفريقي بالتعاون مع شركاء آخرين بتنفيذ برنامج أفريقيا للتعجيل بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، وهو الاسم الذي يطلق على الإطار. وقد تعزز الدعم لتنفيذه على إثر انعقاد الدورة الأولى لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني، في آب/أغسطس ٢٠١٠ بأديس أبابا. حيث تمخض عن تلك الدورة التزاما سياسيا تشتد الحاجة إليه من أجل إدخال تحسينات على التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا وجَمع كل المعنيين حول المبادرة.

مزايا التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية

يعد التسجيل المدني وما ينتج عنه من إحصاءات حيوية منافع
عامة أساسية تعود بالفوائد الجمة على الأفراد والحكومات والمجتمع الدولي قاطبة.

فبالنسبة إلى الأفراد

يعزز التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية حقوق الإنسان

التسجيل المدني هو مصدر حقوق الإنسان والحقوق المدنية وأساسها. فهو يحدد الهوية القانونية للأفراد والعلاقة القانونية بينهم وبين الدولة ومع غيرهم من المواطنين.

ويساعد التسجيل المدني أيضا في تحسين كفاءة النظام القضائي ونزاهته. وعلى سبيل المثال، فبيانات التسجيل المدني تساعد على تجنب الغش في الهوية والتأكد من أن الخدمات تذهب إلى وجهتها الصحيحة.

يحسِّن التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من الحصول على الخدمات الحكومية

تساعد الوثائق القانونية التي تستند إلى نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الأفرادَ على المطالبة بالخدمات الحكومية مثل التعليم والصحة والتحويلات المالية. كما أنها مفيدة في المطالبة بالميراث. والإحصاءات الحيوية المستمدة من نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تمكّن الحكومات من التخطيط الجيد لاحتياجات السكان الحالية والمستقبلية.

بالنسبة للحكومات

التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يعزِّز الحوكمة وتسيير الشأن العام

يقع تسجيل الوقائع الحيوية على عاتق الدولة. وهو يساعد الحكومة على وضع السياسات والبرامج القائمة على الأدلة، وتقديم الخدمات للسكان.

التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يحسِّن إدارة الصحة العامة

تساعد الإحصاءات الموثوقة المتعلقة بمستويات الوفيات واتجاهاتها وأسبابها على تحديد ما يهدد الصحة العامة والفئات المعرضة للخطر. وتدعم النظمُ الكاملة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وما ينتج عنها من تحسُّن في الإحصاءات القطاع الصحي في مجال تحديد حجم التدخلات والموارد اللازمة والوجهة التي ستسلكها.

والبيانات المتعلقة بوقائع الحياة المستمدة من نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ضرورية كذلك لحساب المؤشرات اللازمة لتتبع التقدم المحرز في البرامج الصحية والحالة الصحية للسكان.

التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية توفير للمال

سيعود الاستثمار في نظم شاملة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أضعافا مضاعفةً من خلال تحسين استهداف الخدمات وزيادة كفاءة تخصيص الموارد. ويمكن للحكومات من خلال الاستثمار في تحسين نظامها الحالي توفير كميات معتبرة من الموارد العامة.

التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يتيح الأساس للهوية الوطنية

تَستخدِم البلدان في جميع أنحاء العالم معلومات التسجيل المدني كأساس لنظم الهوية الوطنية. فالمعلومات عن المواليد والوفيات التي تصُب في نظام الهوية الوطنية هي المصدر الأكثر دقة والأقل كلفة لهذا الغرض.

التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يعزز كفاءة العمليات الانتخابية

لقد غدت نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ذات قيمة كبيرة جدا للنظم الانتخابية من خلال توفيرها للقوائم الدقيقة والمحدثة لمن تتوفر فيهم الأهلية للتصويت في الانتخابات بمستوياتها المختلفة. وعندما لا تقوم نظم تسجيل الناخبين على التسجيل المدني فإنها تستند إلى أساليب قيْد أقل قيمة تؤدي إلى تقويض الانتخابات الديمقراطية.

بالنسبة للمجتمع الدولي قاطبة

التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يساعد على قياس ديناميات السكان بشكل دقيق

تنطوي الإحصاءات الحيوية المستمدة من السجل المدني على مزايا واضحة أكثر من بيانات الدراسات الاستقصائية لأنها تسمح بقياس تقديرات الخصوبة والوفيات على المستويات الوطنية ودون الوطنية على أساس منتظم. وهذه التقديرات ضرورية لفهم ديناميات نمو السكان؛ وتقييم الجوانب الإنسانية للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وقياس مخاطر الوفاة حسب نوع الجنس والفئة العمرية لأغراض التأمين والضمان الاجتماعي والتوقعات السكانية.

التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يعزز التعاون الدولي

يعد الإبلاغ عن الأمراض المعدية والمزمنة لقياس معدلات الاعتلال والوفيات أمرا ضروريا لتحديد البلدان أو المناطق التي قد تحتاج إلى المساعدة الدولية. ويشمل ذلك أيضا المساعدة في البحوث الطبية.

التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يساعد على تتبع الأهداف الإنمائية

تتيح نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية مصدرا للبيانات الأكثر موثوقية لتتبُّع التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وبوجود نظام كامل ستكون البيانات اللازمة لقياس مؤشرات تحقيق تعميم التعليم الابتدائي، والحد من وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، وخفض انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والملاريا وأمراض أخرى، أكثر دقة عندما يتم إنتاجها بشكل مستمر.

يزيد التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من فعالية المعونة

يستفيد الشركاء الإنمائيون والجهات المانحة والمؤسسات من الإحصاءات العالية الجودة لأنها يمكن أن تُستخدم في تحسين تخصيص المساعدات ومراقبتها.

التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية تعزز التنمية العادلة

يمكن لنظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية الذي يعمل بصورة جيدة إتاحة معلومات قيمة لا غنى عنها لمعالجة المظالم الاجتماعية والجغرافية وتلك القائمة على نوع الجنس وغيرها من المظالم.

يمكن للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أن يدفع بخطة أفريقيا الإنمائية قُدما .والتعجيل بالتكامل الإقليمي، وتلبية الأهداف الإنمائية للألفية والنهوض بالأولويات القارية الأخرى.

التحديات

هناك عدد من التحديات التي أعاقت نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في الماضي عن العمل بنجاح في أفريقيا. وعلى الرغم من أن المبادرات الحالية قد عالجت بعضا من تلك التحديات، لا تزال هناك العديد من العقبات التي يجب التغلب عليها.

فعلى المستوى القطري هناك:

ضعف قدرة الأقطار على تولي زمام الأمور وقيادة النظم الوطنية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

ولا يزال العديد من صانعي القرار غير مدركين لقيمة بيانات التسجيل المدني وأهميتها وما لها من دور في تطوير النظم.

وجود قوانين التسجيل وإجراءاته التي عفا عليها الزمن. فلا تزال لدى العديد من البلدان الأفريقية قوانين موروثة من الحقبة الاستعمارية ولم تعد ذات صلة بأفريقيا المعاصرة. حيث تستند إجراءات التسجيل في أغلبية البلدان إلى تلك القوانين والنظم التي عفا عليها الزمن.

← **التحديات التنظيمية والمتعلقة بالهياكل الأساسية.** تعود هياكل التسجيل في معظم بلدان القارة إلى الحقبة الاستعمارية. ففي ذلك الوقت، كانت سجلات القيد محددة على نطاق ضيّق تمشياً مع تقاليد الممارسة الاستعمارية. وهناك ميل إلى جعل مكاتب التسجيل في المناطق الحضرية، مما جعلها بعيدة عن متناول الغالبية العظمى من سكان الأرياف.

← **محدودية الخبرة.** حيث الفرص محدودة في الحصول على التعليم الرسمي في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في أفريقيا. ولم يتلقَّ موظفو الخدمة المدنية الذين يشغِّلون نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية ويديرونها في القارة أي تدريب رسمي اللهم إلا ما تعلموه من ممارستهم لقوانين التسجيل المدني ولوائحه.

تخلف الهياكل الأساسية للإدارة العامة. يعد توفر الخدمات على مستوى الإدارة المحلية الشرط الأول للتنمية المستدامة ولفعالية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية من حيث التكلفة في أي بلد. غير أن العديد من البلدان الأفريقية لا تزال منحازة للمؤسسات والخدمات العامة القائمة في المناطق الحضرية. ومع ذلك، فإن تطبيق برامج اللامركزية مؤخراً في معظم البلدان الأفريقية يمثل خطوة في الاتجاه الصحيح.

← **عدم وجود معايير وأدلة تشغيلية ومبادئ توجيهية على الصعيد الوطني مصاغة بشكل صحيح.** حيث لا تتوفر غالبية البلدان الأفريقية على المبادئ التوجيهية التشغيلية والإدارية التي تضع بين يدي المسجِّلين والممارسين في التسجيل المدني إجراءات منهجية وتوجيهات.

← **عدم وجود معايير وإجراءات للرصد والتقييم.** ليست لدى معظم البلدان الأفريقية، بما في ذلك تلك التي تملك نظما متطورة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، معايير موضوعة بمنهجية لقياس مدى تغطية نظام التسجيل واكتماله أو محتوى الإحصاءات المنتَجة وجودتها.

← **عدم كفاية الجهود المبذولة في مجال تعميم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في النظم الإحصائية الوطنية.** حيث بدأت معظم البلدان الأفريقية في وضع استراتيجيات وطنية وتنفيذها لتطوير الإحصاءات، ولكنها لم تدرج في معظم الحالات التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بطريقة شاملة أو باعتبارها جزءا لا يتجزأ من النظم الإحصائية الوطنية.

> ***يجري التركيز على تحقيق نتائج قابلة للقياس على الأرض، وعلى التخطيط القائم على الأدلة وعلى آليات لرصد نتائج التنمية وتقييمها. ومن الواضح أن ذلك قد جعل الإحصائيات في قلب هذه المبادرات الإنمائية؛ ويضطلع التسجيل المدني والإحصاءات بوجه خاص بدور بالغ الأهمية فيما يتعلق برصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، لاسيما في الفترة ما بين دورات تعداد السكان.***

تشارلز ليبكا لوفومبا، مدير
إدارة الإحصاء بمصرف التنمية الأفريقي

← **تراكم كبير لتأخر حالات التسجيل.** هناك تراكم هائل للولادات والوفيات غير المسجلة في البلدان الأفريقية، وحتى حالات الولادات والوفيات وحالات الزواج والطلاق المسجلة قد تكون موضع شك من حيث جودتها ودقتها. ويشكل وضع إجراءات لتسجيل الحالات غير المسجلة والانتهاء منها تحديا بالنسبة لمعظم البلدان الأفريقية.

← **عدم وجود خطط عمل وطنية شاملة.** حيث يتم التعامل مع التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في معظم البلدان الأفريقية، كعمل يدار بطرقه التقليدية دون أي تخطيط رسمي ودون أن يتبع اجراءات تهدف لتحقيق تنمية استراتيجية.

← **مكاتب الإحصاء الوطنية تعج بأساليب وتقنيات ديمغرافية مؤقتة.** بعد إدخال الأساليب غير المباشرة في ستينيات القرن العشرين، انتقل جمع البيانات الإحصائية عن الخصوبة والوفيات وتحليلها في معظم مكاتب الإحصاء الوطنية إلى التعدادات السكانية والدراسات الاستقصائية. وأدى هذا الاتجاه إلى جهل الناس بالمبادرات والمشاريع القائمة في مجال التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتهميشها.

← **عدم وجود رؤية والتزام على المدى الطويل.** بمجرد وضع نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بشكل صحيح فإنها تستمر لأجيال بتكلفة قليلة. وعلى الرغم من أن وضع النظام على المسار الصحيح قد يتطلب جهدا كبيرا في البداية، إلا أنه سيستعيد تكاليفه بمجرد أن يبدأ بدء تشغيله بشكل صحيح. ويعد وضع مثل هذه الرؤية والالتزام التحدي الحالي الذي تعاني منه أفريقيا.

على المستوى الإقليمي

← **عدم وجود إطار أو منبر للسياسة الإقليمية.** فالتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية عبارة عن نظم معلومات متكاملة تؤثر على الجوانب القانونية والإدارية والإحصائية في كل بلد. وتتأثر أفريقيا كمنطقة تأثرا شديدا بعدم وجود هذه النظم. ففي الماضي، لم تتخذ المنظمات الإقليمية، مثل اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومصرف التنمية الأفريقي ومفوضية الاتحاد الأفريقي تدابير سياساتية مناسبة من شأنها تيسير إحراز تقدم في تحسين النظم ومعالجة المشاكل والتحديات وفقا للمنظور الإقليمي، وهو الأمر الذي جعل من الصعب طرح المسألة ضمن خطة السياسات العامة الإقليمية.

← **عدم وجود معايير ومبادئ توجيهية وخطة شاملة على الصعيد الإقليمي.** تسعى جميع البلدان الأفريقية إلى تحقيق التسجيل المدني الكامل الذي يمكّنها من إعداد الإحصاءات الحيوية والمعلومات القيمة الأخرى المتعلقة بالأفراد والجماعات. وهناك معايير ومبادئ توجيهية عالمية توصي بها الأمم المتحدة في جميع جوانب عملية التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وإدارتها؛ ومع ذلك، لم تكن هناك أية محاولات لوضع معايير ومبادئ توجيهية إقليمية تعكس الواقع والسياق الأفريقيين يكون من شأنها توجيه الدول الأعضاء نحو تحقيق أهداف وإنجازات إقليمية معينة وحثها على ذلك.

← **محدودية الخبرة.** تعاني المنظمات الإقليمية الأفريقية من نقص في الخبرة المطلوبة لمواجهة المتطلبات التقنية الضخمة لنظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أو تفتقر لتلك الخبرة.

← **عدم وجود توجيهات أو توصيات واضحة بشأن الحالة ولا عن مدى تطبيق الأساليب والتقنيات الديمغرافية المؤقتة.** توصي الوثائق التقنية الصادرة عن الأمم المتحدة بألا ينظر إلى التقنيات والنُهج الديموغرافية غير المباشرة أو استخدامها كبدائل أو أساليب دائمة لتوفير إحصاءات الخصوبة والوفيات. وبناء على هذه المبادئ العالمية، فإنه يفترض أن تتمكن المنظمات الإقليمية من وضع استراتيجية خروج يمكن من خلالها للبلدان العبور نحو الطرق المتفق عليها لوضع إحصاءات الخصوبة والوفيات، بما في ذلك أسباب الوفيات انطلاقا من نظم التسجيل المدني.

على المستوى الدولي

← **عدم وجود منبر دولي للسياسات العامة.** بالرغم من وجود مبادئ وتوصيات وتوجيهات شاملة صادرة عن الأمم المتحدة تمثل المعايير العالمية للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، فإن تدفقات الدعم الدولي للبلدان لا تتسم بالتنسيق إلى حد كبير، ولا تحمل في معظم الحالات أي إشارة واضحة إلى المبادئ العامة للأمم المتحدة، وهو ما يكشف الحاجة إلى وضع أطر للسياسات العالمية.

← **عدم وجود ولايات وطرائق مساءلة على نحو واضح.** فبالإضافة إلى شعبة الإحصاءات في الأمم المتحدة ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة، هناك عدد من المنظمات الدولية والمؤسسات الأكاديمية التي تعمل في إطار التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. وقد تؤدي هذه المبادرات والتدخلات المتنوعة، التي تديرها مختلف الجهات الفاعلة، إلى نوع من الالتباس ما لم تتم المواءمة بين طرائق العمل وآليات التنسيق القائمة على الصعيدين الدولي والإقليمي.

العناصر الأساسية للتسجيل المدني

هناك عدد من الخطوات الرئيسية التي يمكن القيام بها أو يجري اتخاذها فعلا لبناء نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في البلدان الأفريقية وتعزيزها.

تقييم الوضع الحالي

في إطار التوجيهات التي صدرت خلال الدورة الأولى لمؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن التسجيل المدني، الذي عُقد في عام ٢٠١٠، أُجري تقييم إقليمي بناء على المعلومات المستقاة من أغلبية البلدان. ومع ذلك، فإن نظام التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية يحتاج إلى تقييم شامل في كل بلد أفريقي، وذلك من حيث عمله، وتغطيته وجودة خدماته ومنتجاته، وذلك لتحديد العقبات القائمة ووضع خطط ملموسة لتسريع عملية التحسين.

الحصول على الالتزام السياسي

يعد الدعم السياسي الرفيع المستوى والالتزام بتقديم الميزانيات على المدى الطويل أمرين ضروريين لوضع نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وصيانتها. وقد اعتبر مؤتمر الوزراء الأفريقيين المسؤولين عن السجل المدني في عام ٢٠١٠ حدثا فاصلا بما أنه أدى إلى إصدار إعلان وزاري لدعم تعزيز نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية في القارة، وإقرار خطة متوسطة الأجل لتوجيه تنفيذ المبادرة الإقليمية. فللمرة الأولى منذ سنوات عديدة، أضحى الالتزام رفيع المستوى من البلدان بتحسين نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية واضحا في جميع أنحاء القارة.

تهيئة بيئة قانونية داعمة

يعد إنشاء نظام وطني للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وتشغيله وصيانته مسؤولية أساسية تقع على عاتق الحكومات، وهو ما ينبغي أن يكون له أساس قانوني. ولا بد أن يشمل الإطار القانوني إصدار قانون وطني مصحوبا بلوائح تنظيمية تتناول المسائل التالية: تعيين سلطات التسجيل على مختلف المستويات مع تحديد أدوارها ومسؤولياتها بشكل واضح، والتسجيل الإلزامي للوقائع الحيوية؛ وتجميعها؛ وضمانات لسرية المعلومات التي يتم جمعها. وينبغي أن ينص القانون أيضا على أن يكون تسجيل الوقائع مجانيا. إذ غالبا ما تثبط تلك الرسوم كثيراً من تعاون الناس مع التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، لا سيما الفقراء والمهمشين.

تحديد الأدوار والمسؤوليات

يتسم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية بطبيعة متعددة التخصصات والقطاعات، وبالتالي فهو يضم مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة في كل وقت من الأوقات. وينبغي تحديد أدوار أولئك الفاعلين المختلفين تحديدا صحيحا، إلى جانب تحديد الآليات المناسبة للتنسيق بين مختلف الجهات المعنية. ويعد التنسيق ضروريا بين الهيئات المشاركة في التسجيل والإحصـــــــاءات،

والخدمات الصحية والبحوث، لضمان التوصل إلى مفاهيم وتعاريف وتصنيفات معيارية، ولتجنب ازدواجية الأنشطة.

كسب ثقة الجمهور

من التحديات الموجودة جعل الجمهور يقبل على التسجيل المدني. فالأحكام القانونية وحدها لا تضمن المشاركة الشعبية. ويتحدّد استعداد المواطنين للمشاركة في التسجيل إلى حد كبير عند وجود توافق آراء داخل المجتمع حول قيمة النظام والثقة بأنه سيتم استخدامه لصالحهم. ولابد لإنجاح النظام من إقرار الجمهور بأنه يؤدي منفعة عامة. ويعد الحفاظ على السرية أحد الجوانب الهامة لكسب ثقة الجمهور.

تشجيع أنشطة الدعوة ودعمها

في البلدان التي تفتقر إلى نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية أو تفتقر إليها، يمكن لإشراك مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة واستخدام قنوات الدعوة المختلفة أن يكون مفيدا لإقناع كبار المسؤولين الحكوميين بقيمة إنشاء النظام. ويمكن الاستعانة بأساليب تعيين ''سفراء'' أو مناصرين للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية، ووسائل الإعلام، وحملات التثقيف الشعبية واستخدام المجتمع المدني ضمن أنشطة الدعوة لأنها جميعها وسائل لخلق الطلب على التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

حشد الدعم المالي

يتعين على الحكومات توفير ما يكفي من الموارد لتلبية الاحتياجات الأساسية لتشغيل نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية على أساس يومي. ولا بد لخطط تعزيز النظم من التماس الدعم من الوزارات أو الإدارات المختلفة والجهات المانحة الدولية، وذلك بصرف النظر عن بذل الجهود لحشد الدعم الداخلي للميزانية. ويتعين أيضا البحث عن الفرص للحصول على الأموال من الأنشطة الإنمائية الأخرى التي تدعمها الوكالات المانحة داخل البلدان التي تستفيد من وجود نظام كامل وفعال للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية.

إعداد قاعدة من الموارد البشرية

تعاني العديد من الدول من نقص في السجلات، لا سيما في المناطق الريفية النائية. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه لا يتم تخصيص الموارد بشكل جيد لأنشطة توفير اللوازم المكتبية، وتدريب القائمين على التسجيل المدني، والإشراف والتوعية المجتمعية، وهو ما يقلل من فعالية عمل المسجلين. ويحتاج هذا الوضع إلى معالجته ولا بد من إيلاء مزيد من الانتباه إلى بناء قدرات كافية من أجل بناء نظم عالية الجودة للتسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وصيانتها.

تحديث إدارة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية وصيانتها

يكتسي وصول الناس إلى مكاتب التسجيل والكفاءة في تقديم الخدمات أهمية كبيرة في إنجاح نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويعيش معظم الأفريقيين في المناطق الريفية، بعيدا عن الخدمات الحكومية الإدارية. ومن ثم فإن الوقائع الأكثر حيوية تجري خارج المرافق الصحية ولا تُسجَّل. ويمكن أن يساعد استخدام الأجهزة المحمولة لإرسال المعلومات عبر المسافات وحوسبة جمع البيانات وتخزينها ونظم الأرشفة على تعزيز كفاءة نظم التسجيل المدني والإحصاءات الحيوية. ويعد بناء شراكة مع القطاع الصحي أمرا مهما أيضا، حيث إنه يوفر منبرا جيدا للوصول إلى السكان من خلال أنشطة الصحة المجتمعية.

> *"بيانات التسجيل المدني ضرورية لإنشاء مسار وظيفي متكامل محوره الإنسان، يهدف إلى تحسين الرفاه وتعزيز إنشاء فرص العمالة وتوسيع الأسواق."*
>
> ماكسويل مكويزالامبا، مفوض الشؤون الاقتصادية للاتحاد الأفريقي

للحصول على المزيد من المعلومات، يرجى زيارة
موقع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا على شبكة
الإنترنت على العنوان التالي:
www.uneca.org

United Nations
Economic Commission for Africa